المقال السابع

للتذكير والتفكير والتفعيل

عملية السلام بين المطرقة والسندان *

خلال عملية السلام تؤكد إسرائيل (المطرقة) بعقيدتها الصهيونية الغاصبة مجموعة ضخمة من « اللاءات » تعتبرها مسلمات ، كما يعتبرها أنصارها ـ وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ـ (السندان) وأهم أنصارها وحلفائها . وغدت بعض تلك المسلمات مقبولة (وجوبا أو جوازًا) من بعض قيادات الأمة العربية ذاتها !! وفى ضوء الواقع الغربى المأزوم انقلبت الآية لتصبح لاءات إسرائيل معقولة وطبيعية ، بينما تحولت لاءات العرب والفلسطينيين أهل الحق والأرض مغالية وغير واقعية ، إذ تجاوزها الزمن وعدت عليها عوادى المتغيرات .

ومن بين تلك القائمة الطويلة من اللاءات الإسرائيلية (لا) للحقوق المشروعة التى اعتمدتها قرارات الأمم المتحدة ، وبخاصة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ (يرحمها الله)، (ولا) لإزلة المستوطنات ، أو حتى

* مقال نشر فى أوائل ١٩٩٤ ، تعليقا على سياسة رابين وحزب العمل عندما نجح فى الانتخابات الإسرائيلية .

التوسع فيها رأسيا ، (ولا) لتجريد سكانها من البنادق والرصاص ، (ولا) للأمن الفلسطينى ، لأنه يتعارض مع أمن إسرائيل هاجس الصهاينة الذى لا يهدأ ، (ولا) لإيقاف القتل والتنكيل والبطش بالفلسطينيين، (ولا) لحراسة المعابر الحدودية ، (ولا) للدولة الفلسطينية . وأخيراً وليس آخراً لا لاعتبار القدس الشرقية جزءا من الأراضى المحتلة، إذ إنه قد تم إدماج القدس بشطريها لتصبح عاصمة إسرائيل الموحدة الأبدية ، ولاءات ، ولاءات أخرى كثيرة كشفتها المرحلة القصيرة لمفاوضات غزة ـ أريحا ، وزيارة رابين الأخيرة لواشنطن .

تلك هى بعض مُسَلَّمات العقيدة الصهيونية التى علت أصداؤها التى لا تنقطع من خلال مطرقة رابين الغاشمة ، والذى تراءى للبعض أنه صهيونى السلام مع مجىء حزب العمل إلى الحكم . وأى سذاجة عربية تلك التى ظنت أنه سوف يكون مفارقًا لسنن سلفه من قادة الصهيونية العنصرية . أليس هو المردد لتلك اللاءات ، وآخرها ما أعلن فى زيارته الأخيرة لواشنطن أنه لا للأمن الفلسطينى ، وأن مذبحة الحرم الإبراهيمى لن تزحزح إصراره بأولوية أمن إسرائيل على حساب أى أمن آخر ، ولاتنازلات لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل أن تستأنف المفاوضات .

سجل رابين لايقل فى فاشيته الصهيونية عن سنن أسلافه ، فهو صاحب سياسة تكسير عظام الفلسطينيين عندما كان وزيراً للدفاع ، وصاحب سياسة تجويعهم ومنع المساعدات الغذائية عن المخيمات أيًّا

كان مصدرها ، وهو قاطع الكهرباء والماء ، وهو الذى ضاعف من عقوبات الطرد الجماعى للأطباء والمحامين والصحفيين ، وآخرها مجموعة مرج الزهور . هو رابين الذى صدرت فى عهد رئاسته أحكام بالسجن خمس سنوات لعشرات من الأطفال الذين لم يبلغ عمرهم أربعة عشر عاما بتهمة إلقاء الحجارة، وتغريم آبائهم ألف دينار عن كل طفل . وهو الذى أغلق المدارس والجامعات فى الأراضى المحتلة لفترات طويلة غير مسبوقة ، حتى أن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية علقت على ذلك فى عنوان ضخم (تعتبر ممارسة الأنشطة التعليمية فى الضفة الغربية عملاً إجراميًّا) وقائمة الجبروت الرابينى فى مواجهة الانتفاضة طويلة لا يتسع هذا المقال حتى لبعضها ، يضاف إليها كثير مما تحلى من اتجاهاته الصهيونية على الجبهات السورية واللبنانية ، بل وخلال المفاوضات مع مصر.

وعلى العقيدة الصهيونية يظل رابين مردداً مقولات حق الشعب المختار فى فلسطين تلك الأرض الموعودة بالتوراة ، وفى أمن إسرائيل من خلال المستوطنات ، وفى الحق الإلهى بأن تظل القدس (كلاً وموحدة عاصمة للشعب الإسرائيلى فى ظل السيادة الإسرائيلية لأنها المؤمل الذى يصبو إليه ويحلم به كل يهودى) كما جاء فى خطابه أمام الكنيست عند توليه رئاسة الوزارة عام ١٩٩٢ ، حين استبشر العرب بمقدمه . وبذلك يؤكد حق اغتصاب الأرض بالسند التوراتى ، وهو مالم نسمع به مبرراً للاستيلاء على أرض الغير فى أى عرف أو قضاء دولى فى التاريخ

الحديث. وفى صدد هذا الزعم التوراتى يعلق أحد المفكرين المسيحيين الذين يلتزمون بالنصوص الدينية (إن اليهود القدامى قد أخفقوا فى طاعة الوصايا الإلهية ، ومن ثم سقط عنهم هذا الحق الموعود).

وإذا انتقلنا إلى أمريكا السندان لنتعرف على سياساتها وما يتوقع منها خلال عملية السلام، فعلينا أن نقرأ كتاب Paul Findley وعنوانه :

Deliberate Deceptions - Facing the FACTS about the US Israeli Relations

وترجمته : (الخدع المتعمدة ـ مواجهة الحقائق فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية).

ويحاول فندلى ـ العضو السابق فى مجلس النواب الأمريكى لأكثر من عشرين عاما ـ فى هذا الكتاب تصحيح كثير من المُسَلَّمات التى شاعت لدى الرأى العام الأمريكى، وتوضيح مواقف التحيز والمساندة والتبرير والضغط التى أبداها ـ وما يزال يبديها ـ كل من البيت الأبيض والكونجرس الأمريكى لدعم مواقف إسرائيل . وفى هذا الكتاب يعدد حوالى ١٣٠ من الأكاذيب والافتراءات والمغالطات ، ويقوم بتفنيد كل منها على أساس من الوثائق والحقائق التى لم يظهر بعضها إلا منذ سنوات قليلة، كحادث إغراق السفينة الحربية (الحرية). والكتاب يقدم أدلة دامغة على مدى مساحات التواطؤ وعمق التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل إذا كان العرب ما يزالون فى حاجة إلى أدلة

موثقة . ويبدو أن ظهوره فى منتصف عام ١٩٩٣ ، وما أعقب ذلك من احتفالات ببشائر السلام المرتقب ، وتحسين صورة إسرائيل بقيادة رابين رجل السلام ، قد صرفت القراء عن الاهتمام بمعطيات هذا الكتاب الصارخة والدافعة لتوجهات كل من المطرقة والسندان .

والسندان فى مفهومنا هو الولايات المتحدة الأمريكية ، التى ظلت منذ إنشاء الدولة الإسرائيلية سنداً وتكأة وقاعدة لكل طرقات العسف والتشريد وسفك الدماء . إن مواقف السندان الأمريكى ومساندته ، بل وتضحياته من أجل إسرائيل منذ إنشائها كثيرة لا تحصى ، عسكريا ، وماليا ، ومعنويا وسياسيا ودبلوماسيًّا ، واستراتيجيا وإعلاميا ، بل فى كل مجال تحتاج إليه ، سواء بطرق مشروعة ، أَمْ غير مشروعة ، ظاهرة أَمْ خفية . وكتاب فندلى المشار إليه لا يترك مجالاً للغموض فى تلك المساند ، بل والتواطؤ الصريح والتضحية المكلِّفة لدافعى الضرائب الأمريكية . ولا شك فى أن هذا الدعم بغير حدود ـ كما وصفه فندلى ـ قد مثل عقبة من العقبات الكأداء فى استرداد الفلسطينيين وغيرهم من العرب لحقوقهم المشروعة ، بل كان ظهيرا وسندانا تطرق عليه إسرائيل دعاواها فى التوسع فى الجولان ولبنان ، وفى بناء المستعمرات وامتلاك أحدث تكنولوجيا السلاح والصناعة ، بل والمتاجرة بها مع الصين ، وبمختلف أنواع السلاح مع دول أفريقيا وآسيا . ويشير فندلى إلى أن الكونجرس ينظر إلى تقديم المعونة لإسرائيل على أنها قضية شبه مقدسة ، وأنه مهما حاول التخفيض فى حجم المعونات ، فإن ذلك التخفيض يتوجب ألا يمس

إسرائيل، وأن تتم الموافقة على المعونة دون أدنى معارضة أو حتى مجرد همس (مما أدى بى إلى الاعتقاد أنه أهم من نفقات التأمينات الاجتماعية أو التأمين الصحى للشعب الأمريكى على حد تعبير فندلى . ويقدر ما يصل من الولايات المتحدة من معونات لإسرائيل بحوالى ألف دولار سنويا لكل رجل، ولكل امرأة ، ولكل طفل فيها .

ويضيف فندلى إلى ذلك ما صدر من دعم لمعونات إسرائيل فيما عرف بتعديل كرانستون نسبة إلى عضو الشيوخ الذى تقدم به، وفحواه الإقرار بأن ما يقدم لإسرائيل من عون سنوى ينبغى أن يكون على الأقل مساوياً لخدمة ديون الولايات المتحدة الأمريكية التى تلتزم إسرائيل بسدادها (بما فى ذلك الأقساط والفوائد المستحقة) هذا . . فضلاً عما يتاح لإسرائيل من قدر كبير من حرية التصرف فى المعونات والقروض، دون شروط فى استخداماتها العسكرية أو المدنية . وتبلغ المعونات التى حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ حوالى ٥٣ مليار دولار ، وهو ما يمثل ١٣ فى المائة من مجموع المعونات العسكرية والاقتصادية التى قدمتها للعالم خلال تلك الفترة .

أما عن الإذعان الأمريكى لابتزاز إسرائيل، فحَدِّث وأطنب ولا حرج . . . فبعد إعلان المبادىء غزة ـ أريحا، تلقت إسرائيل سربًا من أحدث الطائرات المقاتلة ف ١٦ ، وفى نظير قبولها للاشتراك فى مؤتمر مدريد، ضغطت أمريكا على دول العالم بكل ثقلها لتلغى الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها السابق الذى يقرر مساواة الصهيونية بالعنصرية .

ولمعالجة ما تعرضت له إسرائيل من أزمات اقتصادية عام ١٩٨٥، تم تحويل كل المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى منح نقدية منذ ذلك التاريخ، بدلا من اعتبارها قروضا ، وأضيف إلى المعونة المقررة إذ ذاك منحة ١,٥ مليار، ليصل مجموع المنحة إلى ٤,١ مليار دولار . وفى ١٩٩٠، مساهمة منها فى مواجهة هجرة اليهود الروس والأحباش، منحت ٤٠٠ مليون اعتمادات قروض لبناء المساكن. هذا. . فضلاً عن المليارات العشرة التى منحت لنفس الغرض بعد ذلك. أضف إلى هذا . . عديد من المعونات التى وجهت للأبحاث المشتركة فى إنتاج وتطوير الصواريخ والطائرات . والقائمة طويلة جدا .

ولعل آخر ما نما إلى عملنا ، هو مساندتها الديبلوماسية فى الحيلولة دون إدانة مجزرة الحرم الإبراهيمى ، والاعتراض على إرسال قوات دولية مسلحة لحماية الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين، والحفاظ على حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة . ويبدو أن تلك الحقوق تقع فى مكيالها الثانى بالنسبة للفلسطينين ، وذلك فى نفس الوقت الذى يذهب وزير خارجيتها إلى الصين ليحذرها ويهددها من جراء موقفها من حقوق الإنسان حسب المفهوم الأمريكى وتجلى التواطؤ فى أفحش صوره خلال ذلك الاجتماع الذى عقده رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً مع قادة منظمة « ايباك » اليهودية الأمريكية ، كما روت لنا جريدة الأهرام فى ١٥ مارس ١٩٩٤ ومنظمة AIPAC (ايباك) اختصارًا لـ :
(American Israel Public Affairs Committe)

وهى أقوى منظمات اللوبى الصهيونى فى أمريكا . وفى ذلك الاجتماع أبلغهم كلنتون بأن قرار مجلس الأمن الذى طال انتظاره لإدانة مجزرة الحرم الإبراهيمى إذا صدر فلن يمس القدس، وأن الولايات المتحدة تعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل . وفى صحيفة الحياة (نفس التاريخ) أوردت أن آل جور نائب الرئيس فى كلمته إلى نفس الاجتماع يصرح بأن (العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أوثق من أى علاقات قائمة بين الولايات المتحدة وأى من حلفائها ، أو أصدقائها فى العالم ... وأريد أن أؤكد لكم فى هذه اللحظة الحرجة أن الرئيس وأنا لم نَنْسَ معنى القدس) . وقد جاءت العبارة الأخيرة بناء على تذكير أحد المجتمعين له بموقفهما الانتخابى من القدس الموحدة وعدم اعتبارها جزءًا أمن من الأرض المحتلة كما اقترح فى مشروع قرار مجلس الأمن المحتضر ، مع أن ذلك الوضع هو ما نصت عليه كافة قرارات الأمم المتحدة ، بل وما كان عليه الموقف الرسمى للحكومة الأمريكية حتى آخر تصريح للرئيس بوش فى مارس ١٩٩٠ . ويتابع جور حديثه ليقول :(إن المطلوب هو قيام حكم ذاتى للفلسطينين يكون مستقرا ومزدهراً ... وعلى سوريا أن تقرن الأقوال « رغبتها فى سلام شامل عادل» بالأفعال) .

وتابع فى كلمته تصميم الإدارة الأمريكية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل ، وهو أيضا ماحرص كلنتون على تأكيده فى مؤتمره الصحفى الأخير مع رابين ، إلى جانب دعوته الضاغطة إلى منظمة التحرير لاستئناف المفاوضات .

وهذه كلها تصريحات خطيرة ومقلقة ، بل قاتلة بالنسبة لمختلف الجبهات العربية والإسلامية ،وبخاصة تلك التموجات نحو اعتراف الإدارة الامريكية الحالية بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل . وقد يأتى هذا قبل موعد المرحلة الثانية من المفاوضات، مما يجعل القدس خارج أى مجال للتفاوض على الإطلاق . . ولن تجد الحكومة الأمريكية صعوبة فى الموافقة على مثل هذا التغيير ، خصوصاً إذا علمنا أن الكونجرس قد أصدر منذ عام ١٩٨٨عدة قرارات (لكنها غير ملزمة قانونيا) باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية إليها .

وبعد ، فتلك صورة مفجعة لنا فيما نتوقعه من عملية السلام، فى الوقت الذى لا يبدو أى بصيص أمل للتغير فى حركة كل من المطرقة والسندان ، فأخبار الأرض المحتلة تموج بالاستشهاد والموت اليومى ـ قبل مذبحة الخليل وبعدها ـ ولا نكاد نسمع من أنباء وليد جديد فيها ، بل حتى على أية من الساحات العربية الأخرى . وهل نتوقع أن يتسرب من خلال هذا القتام شعاع ؟ إنه لن يأتى إلا من بديل احد ، موقف عربى موحد ضاغط وحاسم لتغير الولايات المتحدة من تحيزها لتكون راعياً شريكاً منصفاً فى عملية السلام ، وأن يتحقق ذلك عن طريق الأفعال لا الأقوال أو الرسل من الوزراء والممثلين ، وذلكم هو المطلوب منا نحن العرب من قبل ومن بعد .